أثر زيارة اللورد كورزون على العلاقات الكويتية البريطانية

السيدة الدكتورة / نوال النعمة

موجه فني بوزارة التربية بدولة الكويت

alneamah.n.k@gmail.com

ملخص:

شكل الاتصال البريطاني بالكويتيين في بداية القرن العشرين المؤشر الأقوى لكل التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية اللاحقة، وقد تناولت في هذه الدراسة الدور الذي لعبته الكويت كبلد له أهميته في النظام الدولي على الصعيد السياسي، وما تبعها من أهمية اقتصادية ظلت قائمة ومتجددة حتى وقتنا الحاضر.

وقد حملت الدراسة عنوان" أثر زيارة اللورد كورزون على العلاقات الكويتية البريطانية"، حيث استهل اللورد كورزون عمله كنائب للملك في الهند بهدف توجيه ضربة قاسية لأعداء بريطانيا في الخليج، وقبل أن تبدأ الرحلة أبلغ المعتمد السياسي البريطاني في الخليج الشيخ مبارك أن من ضمن منهاج جولة اللورد في المنطقة النزول في الكويت ليشرح له نوايا الحكومة البريطانية الودية نحوه ونحو الكويت، وقد احتلت جولة اللورد كورزون– في أواخر عام ١٩٠٣م– والتي استغرقت ثلاثة أسابيع أهمية كبرى، وتمت تغطيتها على نطاق واسع من قبل الصحف العربية والعالمية.

وعند وصول كورزون إلى الكويت في صباح يوم الثامن والعشرين من عام ١٩٠٣م استقبله الشيخ مبارك استقبالًا كبيرًا يليق بمقامه ومنصبه السياسي الرفيع كنائب للملك، قام بعدها اللورد بتقليد الشيخ مبارك وشاح الملك، ومنحه لقب سير، وقد استطاع الشيخ مبارك بذكائه المتقد، وحنكته السياسية استثمار هذه الزيارة لصالح أهدافه، وأهمها على الإطلاق تحرير جزيرتي وربة وبوبيان من العدوان التركي السافر عليهما. هذا وقد أثارت هذه الزيارة ردود أفعال كثيرة على الصعيد السياسي من الدول المنافسة مثل روسيا وفرنسا وتركيا.

وعلى إثر هذه الزيارة للكويت قامت حكومة الهند في نفس العام بتجديد معاهدتها مع الكويت أسوة بباقي دول الخليج التي سبقتها، كما وافقت على إرسال وكيل لتمثيل الحكومة البريطانية لدى الكويت عام ١٩٠٤م وهو الضابط" نوكس"، ودخلت أيضًا في مفاوضات لفتح مكتب للبريد في ميناء الكويت، واختيار علم خاص للكويت، كذلك سعت بريطانيا إلى تعزيز الوجود البريطاني في الكويت بتوقيع الاتفاقية السرية مع الشيخ مبارك عام ١٩٠٧م لتأجير بندر الشويخ كوسيلة لقطع

الطريق على امتلاك أية دولة أخرى لنفس الموقع، كما انصب اهتمام الإنجليز على تنفيذ خطة إنشاء سكة حديد تصل من بغداد إلى الكويت، وتأمين منطقة كاظمة من الخطر التركي، وأخيرًا واستكمالًا لحصار الكويت، وزرع المؤسسات البريطانية فيها عقدت العديد من الاتفاقيات معها مثل: اتفاقية استخراج اللؤلؤ والإسفنج، ومد خطوط التلغراف، والسماح لمبارك باستيراد الأسلحة، ومفاوضات التنقيب عن النفط، وأخيرًا قدمت الحكومة البريطانية للشيخ مبارك الضمانات الكافية بخصوص حدود إمارته، واستقلاله الداخلي، وذلك بمقتضى مفاوضات لندن بين كل من الدولة العثمانية والحكومة البريطانية حسب اتفاقية لندن عام ١٩١٣م.

كلمات مفتاحية:

الكويت، بريطانيا، كرزون، معاهدة، الدولة العثمانية

Summary

The British contact with the Kuwaitis at the beginning of the twentieth century constituted the strongest indicator of all subsequent economic, political and social transformations. In this study, it was dealt with the role played by Kuwait as a country of importance in the international system at the political level, as well as the subsequent economic importance that has remained present and renewed until the present time.

The study was titled "The Impact of Lord Curzon's Visit on the Kuwaiti-British Relations, " in which Lord Curzon began his work as Viceroy of India with the aim of dealing a severe blow to Britain's enemies in the Gulf. Before the trip began, the British political agent in the Gulf informed Sheikh Mubarak that among the curriculum of the Lord's tour in the region, his goal was to go to Kuwait to explain the friendly intentions of the British government towards Sheikh Mubarak and Kuwait. Lord Curzon's three-week tour towards the end of 1903 was of major importance and was widely covered by Arab and international newspapers.

When Curzon arrived in Kuwait on the morning of the twenty-eighth of1903, Sheikh Mubarak received him with a great reception befitting his high political position and position as deputy of the King. Lord Curzon also awarded Sheikh Mubarak with the title of Sir. The visit was also in favor of Sheikh Mubarak's goals, the most important of which was the liberation of the islands of Warba and Bubiyan from the blatant Turkish aggression against them. This visit aroused many reactions at the political level from the competing countries such as Russia, France and Turkey.

Following this visit to Kuwait, the government of India in the same year renewed its treaty with Kuwait, like the rest of the Gulf states that preceded it. It also agreed to send an agent to represent the British government in Kuwait in 1904, officer Knox. It also entered into negotiations to open a post office in the port of Kuwait and choose A special flag for Kuwait. Britain sought to strengthen the British presence in Kuwait by signing a secret

agreement with Sheikh Mubarak in 1907 AD to lease Bandar Al-Shuwaikh as a means to block the way for any other country to own the same site, as well as protect Kazma from the Turkish danger. Finally, to complete the surrounding of Kuwait and the implantation of British institutions in it, many agreements were concluded, such as: the agreement to extract pearls, sponges, extend telegraph lines, allow Sheikh Mubarak to import weapons, and negotiations for oil exploration. The British government gave Sheikh Mubarak sufficient guarantees regarding the borders of his emirate and his internal independence, in accordance with the London negotiations between the Ottoman Empire and the British government according to the London Agreement of 1913 AD.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، ومن اتبع هداه إلى يوم الدين، وبعد:

فقد كانت جولة اللورد كورزون في بلدان الخليج في خريف سنة ١٩٠٣م مؤشرًا ساطعًا على السياسة البريطانية الجديدة، وقد استهدفت من هذا البحث دراسة جانب من التاريخ السياسي للكويت دراسة تاريخية طبقًا لمنهج البحث التاريخي، حيث حاولت من خلاله عرض زيارة اللورد كورزون للكويت خلال جولته في الخليج بأسطول حربي ضخم، والتي استمرت قرابة ثلاثة أسابيع، ومظاهر الحفاوة التي استقبل بها الشيخ مبارك هذا السياسي الكبير.

وقد قسمت بحثي هذا الذي يحمل عنوان" أثر زيارة اللورد كورزون على العلاقات الكويتية البريطانية" إلى ستة أقسام؛ يحمل القسم الأول منها اسم" الظروف السياسية في الكويت حتى عام ١٩٠٣م"، وتناولت فيه أهم الظروف السياسية التي كانت تمر بها الكويت عام ١٩٠٣م من خلال استعراض العلاقات السياسية بين الشيخ مبارك والعثمانيين، وكذلك العلاقات الكويتية البريطانية، والظروف التي أدت إلى توقيع الشيخ مبارك لمعاهدة الحماية مع بريطانيا عام ١٨٩٩م. أما القسم الثاني والذي حمل عنوان" الإعلان عن زيارة اللورد كورزون للكويت عام ١٩٠٣م" فقد تحدثت فيه عن الظروف التي ساعدت كورزون على تحقيق حلمه في زيارة الخليج والكويت، وكيف تم الإعلان رسميًّا عن هذه الجولة المرتقبة، بينما تناول القسم الثالث وهو بعنوان" أصداء الإعلان عن زيارة اللورد كورزون للكويت محليًّا وعالميًّا" كيف تم التحضير لهذه الزيارة، وأهم الصحف العربية والعالمية التي تناولتها رغم الظروف التي كانت تمر بها منطقة الخليج، وتأثيرها على مصالح بريطانيا ومنافسيها، في حين تطرق القسم الرابع والذي يحمل عنوان" الشيخ مبارك يستقبل اللورد كورزون بحفاوة ويستثمر زيارته التاريخية لدعم مطالب الكويت" بإسهاب لمظاهر الحفاوة التي صاحبت استقبال الشيخ مبارك للورد كورزون، وكيف استطاع أن يستثمر هذه الزيارة التاريخية لتحقيق الاستقلال لحدوده الشمالية من الاحتلال التركي، ثم جاء القسم الخامس والذي يحمل عنوان" موقف الحكومة التركية من الزيارة"، والذي تناولت فيه ردود الأفعال التركية المتضاربة تجاه هذه الزيارة خوفًا من تحويل الكويت لقاعدة عسكرية بحرية إنجليزية كبرى، وأخيرًا استعرض القسم

السادس والذي يحمل عنوان" أهم النتائج التي ترتبت على زيارة اللورد كورزون" أهم المتغيرات السياسية التي أعقبت الزيارة التاريخية، وأثرها في ترسيخ سيطرة بريطانيا على الكويت.

وفي سبيل جمع المادة العلمية فقد قمت بالعديد من الزيارات الميدانية لمؤسسات الدولة، مثل" مركز البحوث والدراسات الكويتية، والمكتبة الوطنية، ومكتبة جامعة الكويت، وعدد من المكتبات العامة ..إلخ"، كما اعتمدت على العديد من المصادر الأصلية العربية مثل كتاب لوريمرج ج .. دليل الخليج بقسميه التاريخي والجغرافي، أما غير العربية مثل وثائق وزارة الهند، ووثائق وزارة الخارجية البريطانية. وأخيرا وليس آخرا، الحمد لله الذي أمدني بعونه، وزادني من فضله، وحبب إليّ طلب العلم، ووفقني لإنجاز هذا البحث.

*** الظروف السياسية في الكويت حتى عام ١٩٠٣م**

بدأت العلاقات الكويتية العثمانية بعد هجرة العتوب[١] من موطنهم الأصلي في نجد، واتجاههم إلى قطر، ثم إلى بعض المناطق المتاخمة للحدود الكويتية مع العراق، حيث طلبوا من الدولة العثمانية في الفترة ما بين ١٧٠٠– ١٧٠١م السماح لهم بالإقامة، لكن الدولة العثمانية رفضت، فاتجهوا إلى الكويت بعد الاستئذان من بنو خالد[2]، ثم قاموا بعدها بإيفاد شيخهم "صباح بن جابر" للحصول على رضا الدولة العثمانية، وتأمين الأمن والاستقرار لهم في المنطقة، فأصبحت الكويت منذ عام ١٧٠٠ حتى عام ١٨٦٩م تتبع الدولة العثمانية اسميًّا مع استقلاليتها التامة في إدارة شئونها الداخلية والخارجية؛ فلا جزية، ولا رسوم تقدمها الكويت للدولة العثمانية، ولا وجود لموظفين عثمانيين أو حاميات عسكرية على أرض الكويت[3] حتى جاء والي بغداد "نامق باشا" ١٨٦٦– ١٨٦٩م الذي قام بأولى محاولات الدولة العثمانية للتدخل في ميناء الكويت عن طريق تقديم مشروع يمنح فيه شيخ الكويت لقب" قائم مقام"[4]، ويدعو لإقامة مركز جمركي عثماني في الكويت لتحصيل الرسوم الجمركية، والتحكم فيها، وقد قوبل هذان الطلبان بالرفض من قبل شيخ الكويت، والذي أكد على بقاء الكويت مستقلة، وميناؤها مفتوحًا للتجارة.

وعندما تولى "مدحت باشا" ولاية بغداد عرض على الشيخ عبدالله بن صباح التبعية الاسمية للدولة العثمانية، وبعد موافقته تم تنصيبه عام ١٨٧٠م "قائم مقام" بموجب فرمان سلطاني، وتخصيص راتب سنوي لحكام الكويت من خزانة البصرة[5] دون أي التزامات تجاه الدولة العثمانية سوى الاحترام والتقدير، لكن العلاقة أخذت منحًى جديدًا بعد تولي الشيخ "مبارك بن صباح" الحكم

عام ١٨٩٦م عندما أُجبرت الدولة العثمانية على أن تعترف به حاكمًا على الكويت من خلال إصدار العديد من الفرمانات التي ثُبتت دعائم حكمه فيها[6].

أما عن العلاقات الكويتية البريطانية، فقد بدأت في الفترة من ١٧٩٣- ١٧٩٥م بعد أن قام البريطانيون بنقل شركة الهند الشرقية من البصرة إلى الكويت بسبب الخلافات مع الولاة العثمانيين، وعندما تعرضت الكويت للخطر حرص الإنجليز على الحياد وعدم الدخول في صراعات طالما لم يتعرض البريد الصحراوي البريطاني لأي خطر[7]. وعلى الرغم من هذا التعاون الكويتي البريطاني إلا أن الشيخ"جابر بن عبدالله" رفض الانضمام لاتفاقيات الهدنة البحرية التي وقعت عليها إمارات الخليج مع بريطانيا، وفي عام ١٨٢٩م قدم البريطانيون طلبًا للشيخ جابر برفع العلم البريطاني على قصره، والسماح بإقامة بعض المباني في الكويت، ولكن الطلب قوبل بالرفض، وفي عام ١٨٣٩م تم إرسال مبعوث بريطاني لطرح إقامة خط بريد من الكويت إلى البحر المتوسط، ولكنه رُفض أيضًا.

وهكذا فقد شاب العلاقات الكويتية البريطانية نوع من الركود حتى عام ١٨٩٦م عندما تولى الحكم الشيخ "مبارك بن صباح" (١٨٩٦- ١٩١٥م)- المؤسس الحقيقي للعلاقات الكويتية البريطانية- إثر انقلابه على أخويه محمد وجراح، وسماحه لأبنائهما بالخروج من الكويت إلى العراق للحاق بخالهم" يوسف الإبراهيم"، ولكن التقارب السياسي الكويتي البريطاني بدأ يظهر جليًّا في خريف عام ١٨٩٧م بعد أن يئس الشيخ مبارك من أن ينال اعترافًا صريحًا من تركيا باستقلاله من جانب[٨]، وبسبب التحالف الذي نشأ ضده بين كل من حاكم قطر الشيخ "قاسم بن ثاني" و"ابن الرشيد" حاكم نجد، ويوسف الإبراهيم العدو الأول للشيخ مبارك من جانب آخر، فضلًا عن محاولة خصومه عقد معاهدة مع بريطانيا من جانب ثالث، الأمر الذي زاد من قلقه، وبدأ يدرك قيمة التعاون مع بريطانيا، فسعى في ٥ يناير١٨٩٨م إلى طلب مقابلة المقيم السياسي في الخليج "السير ميد"، وتم اللقاء بين " جاسكن" مساعد المقيم السياسي والشيخ مبارك، أبلغ فيه مبارك جاسكن برغبته في وضع الكويت تحت الحماية البريطانية بنفس الشروط التي تنطبق على شيخ البحرين والشيوخ المهادنين[٩] حتى لا تقع تحت السيطرة العثمانية[١٠]، ولكن الرد جاءه "بأن حكومة الهند لا تميل إلى التدخل على نحو أكثر مما هو ضروري للحفاظ على السلام العام في الخليج الفارسي، ومنح حماية للكويت[١١]، وذلك تماشيًا مع سياستها بعدم التورط بالمشكلات، ولما يترتب على ذلك من التزامات مالية وعسكرية، إضافة إلى اعتقادهم بأن هدف الشيخ مبارك كان هو الضغط على

العثمانيين، خصوصًا بعد انقسام المسئولين البريطانيين بين مؤيد ومعارض، فالفريق المؤيد كان يطالب بوضع الكويت تحت الحماية البريطانية الكاملة، وفي مقدمتهم حكومة الهند، والسير "ميد"، أما الفريق الرافض فكان يدعو إلى عدم زيادة أعباء السلطات العسكرية البريطانية، وعلى رأسهم اللورد "جورج هاملتون" وزير الهند البريطاني، واللورد مالوزي وزير الخارجية البريطاني(١٢).

غير أنه برزت عوامل عديدة في عام ١٨٩٨م دفعت بريطانيا إلى إعادة النظر في سياستها تجاه الكويت، حيث أكدت التقارير البريطانية أن هناك تحركات عثمانية بالقرب من البصرة، كما تناولت نشاط الروس في الخليج العربي، إلى جانب النشاط الاقتصادي الألماني، ومشروع سكة حديد برلين بغداد(١٣)، خصوصًا بعد أن جاء في تقرير الكولونيل ميد" أن الكويت تمتلك ميناءً ممتازًا، وإذا أصبحت تحت حمايتنا فستكون من أهم المراكز في الخليج العربي، بالإضافة إلى احتمال جعلها في المستقبل نهاية لخط سكة حديد من الإسكندرية أو بورسعيد، وإن الحماية البريطانية على الكويت تعني تركيز مصالحنا السياسية في مياه الخليج وعلى سواحله"(١٤).

وكان كورزون "Cruzan" (١٥) نائب الملك في الهند مهتمًّا بالكويت، وكان يرى ضرورة مد الحماية البريطانية إليها رغم حذر وتردد وزير الخارجية البريطاني "سالزبوري" لتأثيرها على العلاقات البريطانية العثمانية(١٦)، وأخيرًا وبعد مشاورات عديدة عبرت وزارة الخارجية البريطانية في ٢٤ ديسمبر ١٨٩٨م عن رأيها لحكومة الهند، وأبدت موافقتها على وضع الكويت تحت الحماية البريطانية، والمضيّ قدمًا في عقد اتفاقية معها وخصوصًا بعد أن قامت الدولة العثمانية عام "١٨٩٩م" بتحركات عدائية ضد الكويت لضمان السيطرة على مينائها المنافس الأول لميناء البصرة منفذ التجارة القادمة من الهند(١٧)، والأهم من ذلك هو محاولة الروس الحصول على امتياز إقامة محطة للفحم في المنطقة، ومد خط سكة حديد من الإسكندرونة حتى الخليج العربي لتزويد القطارات بالوقود، على أن تكون محطة الوقود بالكويت(١٨)، عندئذٍ أدرك وزير خارجية المملكة المتحدة سالزبري "Salisbury" أن نجاح المشروع الروسي يعني تحويل بلاد الشام والعراق وشبه الجزيرة العربية إلى منطقة نفوذ روسية(١٩)، وكذلك بروز النشاط الألماني في الخليج في أواخر القرن التاسع عشر، خصوصًا بعد أن وافق السلطان عبد الحميد على منح شركة سكة حديد الأناضول– والتي تعود ملكيتها إلى ألمانيا– امتياز خط السكة الحديد من قونية إلى الخليج العربي عام ١٨٩٩م، والذي كانت تهدف من ورائه إلى مد خط سكة حديد من البوسفور إلى كاظمة بالكويت(٢٠)، ومنه بدأت ألمانيا تتطلع إلى إمارة الكويت، وكسب ود حاكمها الشيخ مبارك لتضمن

الوصول إلى كاظمة شمال الكويت، والتي اعترفت ألمانيا بأنها جزء لا يتجزأ من الإمبراطورية العثمانية[٢١].

بناءً على ما سبق من ظروف وقعت بريطانيا اتفاقية سرية مع الشيخ مبارك على شاكلة المعاهدة المعقودة مع سلطان مسقط، دُونت في ثلاث نسخ، وقع عليها كل من الشيخ مبارك، واللفتنانت" الكولونيل "ميد"[22]، وأُرسلت إلى اللورد كورزون لإبرامها[23]، وافق فيها المقيم البريطاني على أن يحصل الشيخ مبارك على ٥٠٠٠ جنيه إسترليني من خزينة المقيمية البريطانية في بوشهر مقابل موافقته على تلك الاتفاقية، والإبقاء على سريتها، على ألا تُعلن إلا بموافقة مسبقة، وهو ما كان يسعى له الشيخ مبارك كي لا يخسر علاقته مع الدولة العثمانية خصوصًا أنه يحمل لقب" قائم مقام"[24]، ولم يطلع عليها سوى الشيخ حمود أخو الشيخ مبارك، والذي رفض التوقيع عليها ما لم يعطه المقيم البريطاني تعهدًا صريحًا بحماية أملاك الأسرة الحاكمة بالفاو، والتي كانت تتعرض للكثير من التعديات والتدمير على يد القائم مقام هناك "صالح باشا"[25]، وقد استطاعت بريطانيا بعقد هذه المعاهدة إبعاد خطر الروس والألمان عن الخليج، كما ألغت بشكل غير مباشر كل مظاهر التبعية للدولة العثمانية، وبذلك أصبحت الكويت تشكل أهمية مباشرة في السياسة البريطانية، كما أصبحت بريطانيا مستعدة لاستعمال القوة ضد التدخل العثماني في الإمارة[26].

وما أن علمت الدولة العثمانية بالاتفاقية حتى أعلنت رفضها التام لها، وحاولت تأكيد سيادتها على الكويت من خلال الضغط على الشيخ مبارك الصباح للتراجع عنها، فأرسلت في ٢ سبتمبر ١٨٩٩م "حسن أفندي" مع خمسة من العمال لإدارة ميناء الكويت[27]، حيث رفض الشيخ مبارك استقبالهم، وطلب مغادرتهم الكويت فورًا إلى البصرة، ثم حاولت بعدها إيفاد مفتش جمركيّ لإدارة المركز الجمركي العثماني المقرر إنشاؤه في ميناء الكويت، ولكن الشيخ مبارك رفض السماح له بالنزول إلى البر عند وصوله[28] مما دفع السلطات العثمانية في البصرة إلى محاولة القيام بعمل عسكري ضد الكويت[29]، كما قدمت احتجاجًا إلى بريطانيا عن طريق سفيرها في لندن" إنتوبيلو باشا" باعتبار الشيخ مبارك هو أحد رعايا دولته، وأن هذا يعتبر تحديًا سافرًا لسيادة حكومته.

ومن ثم خشيت حكومة الهند البريطانية من قيام الدولة العثمانية بتوجيه أية ضربة لإمارة الكويت وهي تحت حمايتها، وبناءً على ذلك قدم السير" أوكنور "O'Connor"– السفير البريطاني في الآستانة– إنذارًا إلى الباب العالي في ٧ سبتمبر ١٨٩٩م مؤداه هو أن أية محاولة تقوم بها السلطات العثمانية لإقامة دار عوائد جمركية، أو أي نوع الضغط على حاكم الكويت أو مينائها

دون موافقة مسبقة من حكومة صاحب الجلالة البريطانية سوف تؤدي إلى نشوب أزمة في العلاقات العثمانية البريطانية، كما أرسلت البحرية البريطانية سفينة لحماية الكويت من أية محاولة عثمانية لاحتلالها مما أجبر العثمانيين على تغيير سياستهم التهكمية ضد الشيخ مبارك، واستخدام سياسة اللين لاستمالته رغبةً منهم في عدم الدخول في نزاع سافر مع بريطانيا، ولكنها قوبلت بالرفض من الشيخ مبارك' وعندما علم السلطان "عبد الحميد الثاني" بالموقف البريطاني، وأسلوب مخاطبة السفير البريطاني للوزير العثماني أعلن عن غضبه، وتم إبلاغ السفير البريطاني بغضب السلطان ورفضه للتهديد، إلا أن السفير البريطاني لم يتراجع عن موقفه، وكرر أمام الوزير العثماني أن هناك صداقة تربط الشيخ مبارك الصباح ببريطانيا، وهي لن تسمح بأي عمل ضده(٣٠).

إلا أن الدولة العثمانية عاودت انتهاج سياسة القوة مع الشيخ مبارك من جديد، فأقدمت على تهديده بالنفي بعد معركة الصريف عام ١٩٠١م، كما عهد "أحمد فيضي باشا" قائد الفيلق العثماني في بغداد إلى اللواء "محمد باشا الداغستاني" بالإغارة على الكويت في أبريل من عام ١٩٠١م بضغط من المعتمدين السياسيين الألماني والروسي كي يتخلى الشيخ مبارك عن اتفاقية ١٨٩٩م المبرمة مع الحكومة البريطانية(٣١)، فأصدرت بريطانيا أوامرها إلى قائد البارجة البريطانية "بيرسيوس" "Bersyous" بإرسال سفينة عسكرية على مقربة من ميناء الكويت لتكون على أهبة الاستعداد لمنع نزول أية قوة عثمانية إلى الكويت، وفي الوقت الذي قام فيه الكولونيل كمبال "Kimball "– المقيم السياسي البريطاني في الخليج– بزيارة للشيخ مبارك الصباح لإبلاغه بحماية بريطانيا له، والدفاع عنه، وصل "محسن باشا" والي البصرة إلى الكويت لإقناع الشيخ مبارك بقبول دار عوائد جمركية عثمانية، وإبقاء حامية عسكرية عثمانية في الكويت لتأكيد سيادة الدولة العثمانية على الكويت إلا أنه فشل في مهمته.

وبموجب مذكرات تم تبادلها في سبتمبر ١٩٠١م بين الحكومتين البريطانية والتركية حصلت بريطانيا على تأكيدات عثمانية بعدم التدخل في الكويت، كما أكد الطرفان على محافظتهما على الوضع القائم فيها مما أعطى بريطانيا سلطة اسمية عليها، ثم حاول الشيخ مبارك الصباح بعد ذلك كسب ود السلطان العثماني برفع العلم العثماني، ولكن خطته لم تنطلي على السلطات العثمانية بدليل المذكرة التي أرسلها الصدر الأعظم" سعيد باشا" إلى الديوان الهمايوني في ١٨ رمضان ١٣١٩هـ/ ١٩٠٢م، وقال فيها: " إن العلم العثماني المرفوع على دار الشيخ مبارك الصباح في مدينة الكويت لم يكن إلا تمويهًا وتلبيسًا"(٣٢)، ثم قامت بعدها الدولة العثمانية بتجميع قواتها والتمركز على نهر الفرات مع حليفها ابن رشيد بهدف الهجوم على الكويت(٣٣)، كما أصدر السلطان العثماني" عبدالحميد الثاني" أمرًا

همايونيًّا بتشكيل وفد عثماني يرأسه السيد "رجب أفندي" نقيب البصرة لزيارة الكويت لإقامة مركز جمركي عثماني فيها، وإجبار حاكمها على الاعتراف بالتبعية للدولة العثمانية(٣٤)، ثم تحركت بعد ذلك السفينة العثمانية" زحاف" إلى الكويت وعلى متنها كل من رجب أفندي وشقيق والي البصرة محملين برسالة تهديد إلى الشيخ مبارك من قبل السلطان العثماني، والذي يخيره فيها ما بين السفر إلى الآستانة، أو العمل عضوًا بمجلس الشورى براتب شهري، أو مغادرة الكويت نهائيًّا والإقامة بأي من الولايات العثمانية، أو قبول السلطة العثمانية على الكويت، وإذا رفض أيًّا من تلك الخيارات فسيعرض نفسه لأقصى العقوبات بما فيها القوة العسكرية(٣٥)، وأخذ الشيخ مبارك يماطل في استقبال الوفد العثماني، وبعد أن تمت المقابلة طلب مهلة ثلاثة أيام للرد، قام خلالها بمقابلة القبطان" سيمنز "Siemens"" قائد السفينة" بومون "Bomon"، وأطلعه على فحوى التهديد العثماني له، وطلب حمايته، فجاء الرد البريطاني عندما أعلن كمبال عن عدم السماح لأي هجوم عثماني على الكويت، كما تم إرسال السفينة الحربية سيفنكس "Sphinx" إلى مينائها، وقبل انقضاء الأيام الثلاثة تم الاجتماع بين حاكم الكويت والوفد العثماني، وحضره كل من قبطان الباخرة سفنكس، والقبطان سيمنز، وفيه أعلن الشيخ مبارك رفضه القاطع لجميع الخيارات المقدمة من السلطان العثماني "عبد الحميد الثاني"، كما تقدم القبطان البريطاني بتهديد صريح للوفد العثماني بمغادرة الكويت بأقصى سرعة وإلا سوف يقوم بإطلاق النار على السفينة" زحاف" مما اضطر الوفد إلى المغادرة فورًا(٣٦).

ثم عاودت الحكومة العثمانية التحرش بالكويت من جديد؛ وذلك بإرسال قوة عسكرية استهدفت احتلال الأراضي الكويتية في المنطقة ما بين "أم قصر وبوبيان وصفوان"، ووضعت فيها حاميات عثمانية للضغط على الشيخ مبارك لكي يتخلى عن اتفاقية ١٨٩٩م، فاحتج الشيخ مبارك، واعتبر ذلك انتهاكًا لسيادة الكويت(٣٧)، كما اعتبرته بريطانيا خرقًا لسياسة الإبقاء على الوضع الراهن، فقامت بإرسال سفينة عسكرية، وطالبت تركيا بإنهاء احتلالها للأجزاء الشمالية من الكويت حفاظًا على حقوق الشيخ مبارك الصباح(٣٨)، واستمرت مشكلة الحدود بين الكويت والدولة العثمانية إلى أن وقعت بريطانيا اتفاقية مع الدولة العثمانية لترسيم الحدود بين الكويت والعراق لإنهاء أزمة الاحتلال العثماني لأراضي الكويت الشمالية عام ١٩٠٢م، وإعلان الدولة العثمانية اعترافها رسميًّا باتفاقية الحماية البريطانية على الكويت، كما اعترفت الحكومة العثمانية رسميًّا بجزيرتي وربه وبوبيان كجزء من الأراضي الكويتية، فاستقرت الأوضاع بالنسبة للكويت عام ١٩٠٣م خصوصًا

بعد التعاون البريطاني مع الكويت في مواجهة التهديدات العثمانية، وإنزال البريطانيين لأربعة مدافع لحمايتها من تهديدات ابن الرشيد.

*** الإعلان عن زيارة اللورد كورزون للكويت عام ١٩٠٣م**

جاء تعيين اللورد كورزون في نهاية عام ١٨٩٨م حاكمًا عامًّا للهند[٣٩] ليعطي اهتمام بريطانيا بالكويت المزيد من الدفع بسبب أفكاره الاستعمارية التوسعية، وكان كورزون قد حذر حكومته من مغبة الاعتراف بأي نفوذ أجنبي في الكويت لأن ذلك سيضر بالمصالح البريطانية، كما أكد على ضرورة إقامة حماية بريطانية على الكويت في أقرب وقت ممكن[٤٠]. وبعد توليه المنصب بعام فقط أي في عام ١٩٠١م اقترح كورزون على حكومة لندن أن يقوم نائب الملك بجولة في الخليج اعتقادًا منه بأن الزيارة التي يقوم بها نائب الملك في بزته العسكرية، ترافقه حماية بحرية قوية، خطة عظيمة لتأكيد هيبة ونفوذ بريطانيا العظمى، ولكن اقتراحه وقتئذٍ لم يحظَ بتأييد لندن بسبب الاضطرابات في جنوب أفريقيا، فأرسل له هاملتون- وزير شئون الهند- في يونيو ١٩٠١م رسالة يفيده فيها بأن "رئيس الوزراء، وكذلك "لانسدون" وزير الخارجية البريطاني" يعتبران زيارتكم إلى هذا الجزء من العالم في ظل الوضع الدولي الحالي لن تكون مناسبة من حيث التوقيت، فضلًا عن مخاطرتها .... خصوصًا أن الكل يعرف جيدًا وجهة نظركم وآرائكم تجاه الخليج العربي، وإذا ما قمتم بهذه الزيارة التي تقترحونها فسوف تثيرون- بلا ريب- غضبًا كبيرًا ضدكم"[٤١]، إلا أن كورزون عاد بعدها ليطلب إعلان فرض الحماية على الكويت، لكن مجلس الوزراء لم يقر ذلك بسبب مشاكلهم في أفريقيا من جهة، ولأن سفيرهم في اسطنبول أرسل يقول بأن إعلان الحماية على الكويت سيثير الباب العالي، ويدفع ألمانيا لتسهم في الخلاف، فاختنقت الفكرة.

ومع ذلك لم يتخل كورزون عن نواياه، فعقب زيارة" فالنتين تشيرول" محرر القسم السياسي الخارجي" للتايمز" إلى الكويت لجمع المعلومات لكتابه" قضية الشرق الأوسط أو المشكلات السياسية للدفاع عن الهند" استدعاه نائب الملك إلى الهند، واستفسر منه بالتفصيل عن وضع مبارك وموقفه الحقيقي من بريطانيا، وحدثه بدوره عن نيته زيارة الخليج، وتطلعه لتعزيز مواقع بريطانيا الاقتصادية والعسكرية والسياسية هناك، وإضعاف نفوذ منافسيها حتى يسهل تحويل الكويت إلى قاعدة عسكرية بحرية إنجليزية كبرى، خصوصًا أن مقالات تشيرول كان لها تأثير كبير على صياغة السياسة الخارجية لبريطانيا[٤٢].

واستمر الحال على ما هو عليه حتى ٥ مايو من عام ١٩٠٣م عندما اضطر"لانسدون" وزير الخارجية البريطاني نتيجةً لمعارضة الصحف البريطانية لموقف الحكومة من المسألة الكويتية، واحتجاجات كورزون الشديدة اللهجة [٤٣] أن يلقى بيانًا مهمًّا في مجلس اللوردات قال فيه: " إنه يعتبر أن إنشاء قاعدة بحرية أو التشجيع على إقامة أي ميناء في الخليج من قبل أية قوة أخرى هو أمر يشكل تهديدًا خطيرًا للمصالح البريطانية"[٤٤]، ليخلق بيان لانسدون حول منع أي اختراق أجنبي للخليج، وإعلان شيخ الكويت محمي بريطاني يرتبط مع بريطانيا بمعاهدات خاصة، الفرصة للورد كورزون لإحياء إحدى أفكاره القديمة، والتي ستؤدي إلى توجيه ضربة قاسية للمصالح الفرنسية في منطقة الخليج، ولم يعارض لانسدون هذه الفكرة، ولكنه حذر من أن هذا الأمر ليس مناسبة للتوسع في التزامات بريطانية جديدة، كما خشي أيضًا من أن جولة نائب الملك سوف تقلب ميزان النفوذ البريطاني الروسي الهش في بلاد فارس، أما اللورد جورج هاملتون فلم ير أية ميزة على الإطلاق لهذه الجولة، كما حذره من عدم مراعاة الحرص واليقظة خلال زيارته لكل من مسقط والكويت، خصوصًا أن الاتفاقية الإنجليزية التركية لسنة ١٩٠١م تحرم أية مناقشة رسمية لمسألة فرض الحماية على الكويت[٤٥]. بيد أن هذه التحذيرات لم تترك أثرًا كبيرًا لدى نائب الملك الذي كان يردد دائمًا أن بيان لانسدون يعتبر انتصارًا لسياسته تجاه الخليج، وأن هذه الزيارة التاريخية ستكون بداية عهد جديد للعلاقات الكويتية البريطانية.

* أصداء الإعلان عن زيارة اللورد كورزون للكويت محلياً وعالمياً

احتلت جولة اللورد كورزون للخليج وزيارته للكويت أهمية كبرى، كما أن التحضير للزيارة والزيارة نفسها قد غُطيا على نطاق واسع من الصحف البريطانية والإنجليزية الهندية والألمانية والفرنسية والروسية والتركية والعربية نظرًا للظروف التي كانت تمر بها منطقة الخليج، وتأثيرها على مصالح بريطانيا ومنافسيها في المنطقة.

فعلى الصعيد الصحفي، كان هناك العديد من الصحف الأوروبية التي تابعت الحدث من أهمها: صحيفة "التايمز"، والتي كانت تنشر بانتظام الرسائل الصحفية" لتشيرول" الذي رافق كورزون في جولته، والتي تدور حول رحلة أسطوله ولقاءاته العديدة في مختلف موانىء الخليج العربي، وبعد انتهاء الجولة عاد" تشيرول" إلى انجلترا، وهناك نشر سبع مقالات كبيرة تحت عنوان واحد" مع نائب الملك في الخليج" كرس فيها مساحة كبيرة لزيارة كورزون إلى الكويت، ودور الإمارة في سياسة واستراتيجية بريطانيا[٤٦].

أما صحيفة " تايمز أوف إنديا" فقد كتب رئيس تحريرها " لوفات فريزر" أن زيارة نائب الملك إلى الخليج العربي يمكن بكل فخر مقارنتها بحدث واحد فقط ألا وهو زيارة الفرنسي" ألبوكيركي الشهير" مؤسس الإمبراطورية البرتغالية إلى الخليج عام ١٥١٥م(٤٧).

بينما أظهرت الصحافة العربية موقفها في نشرات، حيث وصلت إلى بومباي في ديسمبر نشرة تحمل أختام بريد القاهرة، وكان البيان الوارد فيها مكتوبًا بقلم رجل سمي بـ" عبد.. محمد بن عبدالله"، وتناول الجولة التي يقوم بها اللورد كورزون نائب الملك في الخليج، ويعلق عليها محرضًا أهل الخليج على عدم الاكتراث بالمظاهرات البحرية البريطانية، وعدم تصديق وعود الحكومة البريطانية(٤٨).

أما على الصعيد السياسي، فقد كتب القنصل الفرنسي العام في كلكتا في تقريره مدى الحماس البريطاني للزيارة، كما كان يرى أن ظهور كورزون يهدف إلى الاستيلاء على الكويت، بينما كل ما أراده الشيخ مبارك فقط هو" الحفاظ على استقلاله عن الأتراك وعن الإنجليز"، وأن تكون الحماية واضحة المعالم(٤٩). بينما علق القنصل الفرنسي في بغداد ساخرًا بالنفي على أكثر الإشاعات جنونًا، والتي نشرتها صحيفة" البيونير"، والتي قالت فيها إن رحلة كورزون ستتواصل حتى بغداد، حيث سيقام حفل رسمي ضخم، قائلًا: " إنه لن يكون هناك حفل رسمي في بغداد، ولا زيارة لمحافظة البصرة؛ ليس لأن كورزون خشي ردود الفعل التركية، ولكن لأنه أراد أن يبقي على مشاعر الروس(٥٠). أما موتيس Mutius– القنصل الألماني العام في كلكتا– فقد كتب تقريرًا من سملا simla أشار فيه إلى أنه يعتقد" أن الهدف من رحلة كورزون كان مقتصرًا على استعراض القوة والعظمة، وأنه لن يتم توقيع معاهدات مع الكويت أو مسقط، لكن الزيارة كانت للقيام بنوع من الضغط فقط"(٥١). وقدم روبية– القنصل الفرنسي في بغداد– إلى وزيره" جميع الأخبار المتداولة في بغداد؛ سواءً ما كان منها صادقًا أو مشكوكًا فيه؛ لأنها تبين حالة الرأي العام في الوقت الذي بدأت فيه حكومة الهند مسيرة سياسية تتصف بالدهاء والحنكة"، كما اقتبس تقريرًا عن "البيونير" كتبت فيه" إن مباركًا أعطى للبريطانيين ميناءً في الشمال الشرقي من الكويت، وأن هذا الميناء قد يكون في أراضي مبارك بالفاو(٥٢).

أما القنصل الألماني في بغداد" ريخرز" فقد كتب تقريرًا عما سمعه من معارفه العثمانيين جاء فيه: " زعم الأتراك أن كورزون لم يرس في الكويت" رغم أنه زار البلدة كما نشرت صحف الهند، وعزا ريخرز هذا التعارض في الموقف التركي إما إلى عدم المبالاة من العثمانيين، أو إلى خوفهم

من فقدان ماء الوجه؛ لأنهم اعتبروا زيارة كورزون عارًا، كما أنه سمع في دوائر بغداد أن والي البصرة لديه الأوامر بأن يضغط على مبارك لكي يكون استقبال كورزون باردًا بقدر الإمكان، على الرغم من عدم قدرة هذا الوالي على السيطرة على مبارك سواء بالصداقة أو بالقوة، وذهب إلى أكثر من ذلك عندما تداول إشاعة ذكرتها القنصلية البريطانية في بغداد تقول" بأن نائب الملك موجود في الكويت ليتحقق من حدود الكويت". بينما نشر المعتمد الألماني في طهران إشاعة مؤداها أنه" يقال في طهران إن كورزون وقع معاهدة مع مبارك(٥٣).

وليس هذا فقط، بل أثارت جولة كورزون بعض القلق لدى مجالس القضاء الإداري في بعض الدول الأوروبية الأخرى، فأرسل النمساويون القائم بالأعمال في لندن إلى وزارة الخارجية البريطانية للاستفسار، وبهذه المناسبة أفاد وكيل الوزارة البريطانية- هاردنج- القائم بالأعمال النمساوي بأن ارتباط الكويت بالعثمانيين تفكك تدريجيًّا، وأن هذا التطور أمر سار للإنجليز(٥٤).

*** الشيخ مبارك يستقبل اللورد كورزون ويستثمر زيارته لدعم مطالب الكويت**

بعد أن انتهت الاستعدادات لهذه الزيارة التاريخية، والتي تخللتها مفاوضات متصلة مع ممثلي السلطات الإنجليزية الهندية في الخليج، اغتنم كورزون صداقته مع اللورد الأول لقيادة الأسطول البحري" سلبورن" وحصل منه على موافقة بأن ترافقه ست سفن له خلال الزيارة، من بينها ثلاثة طرادات من الطراز الأول.

وكان من أهم النقاط في جولة كورزون زيارته لكل من بوشهر والكويت؛ لأن بوشهر كانت هي المركز الرئيسي البريطاني في الخليج، ولكن تجاهل السلطات الفارسية لزيارة نائب الملك لم تحدث التأثير المنتظر للزيارة، أما زيارته للكويت فقد تم الإعلان عنها من صحف الهند- قبل أن تبدأ الجولة فعليًّا- على أنها حدث عظيم.

وقد خرجت السفن من الهند باتجاه الخليج العربي، واستمرت الرحلة ثلاثة أسابيع من ١٧ نوفمبر ١٩٠٣م حتى ٥ ديسمبر ١٩٠٣م، وبعد جولة في الخليج زار خلالها نائب الملك كلًّا من مسقط والشارقة وبندر عباس وبوشهر، وصل كورزون وعقيلته إلى الكويت صباح يوم ٢٨ من نوفمبر على متن السفينة" غارديغ" ليجد باقي السفن الحربية تنتظره في موكب عظيم داخل جون الكويت(٥٥)، وبمجرد وصوله صعد الشيخ مبارك فورًا على متن سفينته برفقة المقيم السياسي

البريطاني في الخليج" كمبل" للترحيب بالضيف، والاتفاق معه على تحديد ساعة اللقاء الرسمي، وكانت هذه هي المرة الأولى التي يبدي فيها حاكم الكويت مثل هذا المستوى من الاهتمام.

وكان الشيخ مبارك يقظًا وحريصًا على أن لا يفوقه نائب الملك، ليظهر للورد كورزون أن الكويت ليست من المدن البدوية التي لا صلة لها بالمدنية، فاستعد للقيام باحتفال فخم يليق بمكانة الزائر السياسية، فأحضر خمسمائة رأس من أصائل الخيل العربية، وأعد لها أجمل العدد، وزين فرسانها بأحسن الزينة، كما أحضر خمسمائة بعير من نجائب الإبل، وغشاها بالحرير والدمقس، وألبس هجانيها أحسن الأزياء البدوية الجميلة، وأعد خمسين رجلًا من رجال حرسه الخاص، وقسمهم إلى خمسة أقسام، وألبس كلًّا منهم لباسًا خاصًّا زاهيًا، وجعلهم حراسًا للورد. كما أحضر من الهند أفخر عربة من أحدث طراز، وجللها بقطعة من القماش الثمين المعروف (بالشال) مطرزة بالعقب المذهب خصصها لركوب اللورد كورزون. ولما وصل الموكب المقل للورد ميناء الكويت أوْقف لاستقباله صفين من الرجال على جانبي الطريق الممتد من الشويخ إلى داخل مدينة الكويت رافعين قطعًا تتضمن عبارات التحية والترحاب[٥٦].

ولما نزل اللورد وحاشيته من البارجة، وركبوا العربات التي كانت معدة لركوبهم، وبدأ موكبهم بالسير حف به قسم كبير من أتباع الشيخ مبارك متقلدين السيوف، معتقلين الرماح، رافعين بنادقهم إلى الأعلى، وكانت الخيل والإبل تجري من أمام ومن خلف الموكب، ولم يفت الشيخ مبارك أن يحافظ على حياده خلال الزيارة، حيث رفع علمًا عثمانيًّا ضخمًا خلف الجمهور، وما كاد الموكب يقترب من مدينة الكويت حتى دوى أزيز البنادق، وارتفعت أصوات الأهالي الحماسية، وزغاريد النساء، وعلا الهتاف بتحية الضيف. وقد ترك الاستقبال انطباعًا قويًّا لدى الضيوف، ووردت تفصيلاته في تقرير كورزون، وصحيفة التايمز التي كانت تنشر متابعة صحفية للجولة من مراسلها المرافق للورد كورزون، ومذكرات عقيلة اللورد التي ضمها كتابها (حكايات الرحلة) الذي صدر في نيويورك عام ١٩٣٢م[٥٧].

وفي الساعة الثالثة من نهار اليوم نفسه وصل الشيخ مبارك برفقة ابنه الأكبر وولي عهده الشيخ جابر للترحيب الرسمي بالضيف، وصعد السفينة" غاردينغ"، وخلال اللقاء أهدى كورزون الشيخ مبارك سيفًا من الذهب الذي صرح وهو يتسلمه بأنه يحتاج حزامًا خاصًّا لحمله، وكان مبارك يقصد أن يفهم نائب الملك ... أن الإمارة تعيش عمليًّا حالة حرب، ومعرضة لخطر الإغارة عليها من جانب ابن رشيد والأتراك[٥٨]، لذلك فهو بحاجة إلى مساعدة عسكرية من بريطانيا، وعند مغادرة

مبارك لمتن السفينة أطلقت" غاردنغ" خمس طلقات تحية تكريمًا لمبارك من خمسة مدافع، وهذا المستوى من التكريم لا يقدم إلا لحكام المناطق المستقلة كحاكم البحرين مما يدل على عدم اعتراف السلطات الإنجليزية الهندية بتبعية الكويت لتركيا(٥٩).

وبعد انتهاء الزيارة توجه اللورد كورزون في السفينة "سيفنكس" ليتفحص رأس الخليج الكويتي وجون الكويت حتى وصل بالقرب من (كاظمة) المدينة التاريخية المستهدفة من قبل ألمانيا لتصبح محطة نهائية لخط بغداد الحديدي، واستغرقت منه الرحلة بقية ساعات النهار. وفي صباح ٢٩ نوفمبر هبط كورزون في بندر الشويخ، واستقل المرسى الذي شيد خصيصًا لاستقبال سفينته مع مبارك الذي جاء ليصطحبه إلى مقره بعربة من الخيل طُلبت من الهند خصيصًا لهذه المناسبة.

وفي النصف الثاني من النهار زار مبارك السفينة" غاردنغ" من جديد، وأجرى على متنها حديثًا طويلًا مع نائب الملك شارك فيه كل من مدير القسم الأجنبي بمكتب نائب الملك" دين" والعقيد "كمبل"، وبدأ هذا الاجتماع نائب الملك بسؤال مبارك عما إذا كانت لديه أية ملاحظات يود أن يقدمها، فأجابه مبارك بحماسته المعروفة بأنه قطع علاقاته مع العثمانيين، ورفض ما قدمه الروس والفرنسيون(٦٠)، كما أنه يود الحصول على تعويض عن اللقب العثماني، وعلى رتبة بريطانية بدلًا من العثمانية لأنه يحيا تحت حماية بريطانيا، وبالفعل منح اللورد كورزون الشيخ مبارك لقب سير، وقلده وشاح نجمة الهند باعتباره ضابطًا في الإمبراطورية البريطانية(٦١).

كما طالب الشيخ مبارك بالمنح (السنوية) التي تخلى عنها؛ لأن مصروفاته ضخمة، ويحتاج إلى التمويل خصوصًا بعد أن قامت السلطات العثمانية بإصدار قرار عن طريق لجنة تختص بالخلاف بينه وبين أبناء أشقائه بتقديم جزء من أملاكه ومن دخل بساتين النخيل التي يملكها لأبناء أشقائه مما عرضه لضيق مادي، هذا وقد أظهر الشيخ مبارك جدًّا واجتهادًا في استرداد الأراضي الشمالية، فطالبه" بإجلاء الأتراك من الأراضي الواقعة في منطقة أم قصر ومن جزيرة بوبيان؛ لأنهم سلبوا هذه الأراضي منه منذ عام ١٩٠٢م، ووضعوا فيها حاميات عثمانية، ورغم احتجاجات الشيخ مبارك على ذلك باعتباره انتهاكًا للوضع الراهن لم تحرك بريطانيا ساكنًا بحجة عدم وضوح حدود الكويت(٦٢)، حينها طلب كورزون من مبارك أن يقدم تفصيلات عن دخله، ووعده بأن يضع مطالبه في الاعتبار، ولكنه لم يعده بشيء، ثم قام بعدها اللورد كورزون بإطلاع الشيخ مبارك على الجهود الكبيرة التي يبذلها من خلال القنوات الدبلوماسية بواسطة السفير البريطاني في الآستانة من أجل الإفراج عن وكيل مبارك المسجون في البصرة بقرار من محكمتها، كما حذره من مغبة المغامرات

في وسط الجزيرة، فوعده مبارك بأن يبذل ما في وسعه، وبعد ذلك ذهب الشيخ مع" دين" لزيارة سفينة القيادة" هاسنت"، وأعلن عن سروره بالزيارة لأنه لم يعتل سطح إحدى السفن الحربية من قبل، كما أبدى اهتمامًا كبيرًا بالسفينة ومدافعها، وبعد أن تناول القهوة في غرفة الأميرال غادرها، وأطلقت له مدافعها ٥ طلقات تحية(٦٣).

وفي العاشرة من مساء يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٠٣م غادر نائب الملك الكويت على ظهر السفينة" لورنس" تصحبها السفينة "سيفنكس" في زيارة تفقدية لخور عبدالله وخور موسى، حيث قام بحارتها طوال الرحلة بإجراء مسح طبيعي للمياه، وقياس للأعماق، وخلال الرحلة من الساحل الشمالي الشرقي لجزيرة بوبيان في كلا الاتجاهين(٦٤)، وأثناء الاقتراب من مدينة أم قصر، لم تقدم السفينتان البريطانيتان بأوامر من اللورد كورزون تحية العلم للثكنة العسكرية التركية المرابطة فيها، خصوصًا وأن علمها كان يرفرف بوضوح على السارية، وهو خرق للقواعد البحرية الدولية كان القصد منه عدم اعتراف الجانب البريطاني بالاحتلال التركي لهذه المنطقة(٦٥).

أما بقية الأسطول فقد تأخرت مغادرته الكويت حتى صباح الأول من ديسمبر، وقد خصص يوم الثلاثين من نوفمبر للذين تأخروا في الكويت ليتجولوا بالمدينة، وقامت عقيلة اللورد بنزهة في الخليج في قارب بخاري(٦٦).

وتجدر الإشارة إلى أن زيارة كورزون للكويت حققت لمبارك الهيبة محليًّا من خلال استضافته لهذا الضيف العظيم في احتفال بهيج. كما استطاع الشيخ مبارك بذكائه المتقد، وحنكته البارعة من استغلال هذه الزيارة في التعامل مع الدول الكبرى، واستغلال التناقضات القائمة بينها، وبخاصة التناقضات الإنجليزية والروسية والألمانية، وإسهامه أحيانًا حتى في زيادة حدتها، كما أن إلمامه بالصراع الحاد الدائر في كواليس الدوائر الحاكمة في بريطانيا حول الاستراتيجيات والتكتيك في الخليج العربي جعله يستغل ذلك بمهارة عالية لتدعيم حكمه، ولتحقيق مصالحه في السير إلى هدفه المنشود وهو تثبيت الحدود الشمالية لوطنه، والذي لم يكن ليتحقق بدون تحرير جزيرتي وربة وبوبيان من العدوان التركي، وهو ما تحقق فعليًّا قبل نهاية حكمه عام ١٩١٣م لتبقى إنجازاته بأهميتها وحيويتها في تاريخ الكويت.

*** موقف الحكومة التركية من الزيارة**

أثارت زيارة كورزون إلى الكويت في خريف عام ١٩٠٣م أصداءً من القلق البالغ والامتعاض الشديد لدى السلطات التركية في بغداد والبصرة فور علمها بها، وخلال الإعداد لها خشية أن تؤدي هذه الزيارة إلى تحريض مبارك ضد الأتراك، وتشعل عداءه لهم، وتصعيد حدة المشكلة الكويتية التركية حول الحدود الشمالية للكويت.

وقد أعربت الحكومة التركية ووزارة الخارجية والسلطان عبد الحميد الثاني شخصيًّا عن الاستياء التام، وعدم الارتياح من زيارة كورزون للخليج والكويت قبل قيامه بها، وبذلت محاولات للاحتجاج ضدها مما أيقظ الكره في الأوساط التركية الرسمية ضد الإنجليز، لذا تقدم السفير التركي في لندن في نهاية أكتوبر ١٩٠٣م بطلب مقابلة وزير الخارجية البريطاني لتبادل وجهات النظر، وإبلاغه بالآثار الناتجة عن زيارة نائب الملك للكويت، ولكن وزير الخارجية البريطاني استطاع التملص من الرد على السفير التركي بحجة قلة اطلاعه، كما وعده بأن يقوم بالاستفسار عن الأمر من وزارة شئون الهند[٦٧]، الأمر الذي أثار ريبة السلطان العثماني عبد الحميد الثاني، كما استغلت ألمانيا هذا الموقف عندما التقى وزير الخارجية الألماني" ريختغوفن" بالسفير التركي في برلين" توفيق باشا" وأفصح له عن مخاوفه من زيارة كورزون للخليج، وأن هذه الزيارة ستخلق الكثير من المشكلات السياسية لتركيا والدول الأخرى.

وبناءً عليه قررت الدبلوماسية التركية التحرك بأقصى سرعة، فأمرت توفيق باشا أن يطلب من ألمانيا (إرسال مجموعة من السفن الحربية إلى الخليج العربي) لخطف الأضواء من كورزون، والتقليل من أهمية جولته في الخليج، وقد وافق الإمبراطور الألماني على الطلب، وأرسل إلى وزير خارجيته بأن يخطر السفير التركي بأنه على أتم الاستعداد لإرسال طلبه من السفن الحربية إلى الخليج، ولكن هناك تخوف من أن تقوم روسيا بنفس العمل كردة فعل، فتطرأ على الموقف تعقيدات أكثر لا تحمد عقباها. رغم ذلك استمر السلطان في التمسك بموقفه، كما اقترح عقد اتفاقية ألمانية تركية تنص على التصدي لسياسة بريطانيا في الخليج، ومقاومة جميع المحاولات لتقويض النفوذ التركي في المنطقة، وتكون بشأن الكويت والبلدان المتاخمة لها، وكان رد" ريختغوفن" على السفير التركي بالموافقة شريطة أن تبقى هذه الاتفاقية شكلية وسرية، إلا أن ألمانيا لم تنتظر رد السلطات التركية[٦٨]، وأرسل الإمبراطور طلبًا إلى لندن يستفسر فيه عن موقف انجلترا من فتح قنصلية ألمانية في الكويت، كما أرسل طلبًا مماثلًا إلى الآستانة وهو أمر يستدعي وقوع الكويت تحت

السيطرة العثمانية، الأمر الذي سيؤدي في النهاية إلى وقوع صدام إنجليزي تركي خطير وهو ما تطمح له الدبلوماسية الألمانية(٦٩).

ومما يسترعي الانتباه هنا هو التضارب في الموقف التركي بالنسبة لزيارة كورزون؛ ففي الوقت الذي نجد فيه إصرار الدبلوماسية التركية والسلطان عبد الحميد على محاربة النفوذ الإنجليزي في الكويت، يقوم الأخير بطلب المساعدة من ألمانيا الدولة الاستعمارية صاحبة الامتياز في مشروع حديد برلين بغداد، ورغم امتعاض السلطات التركية الشديد تجاه هذه الرحلة خوفًا من أن تؤدي إلى تحريض مبارك ضد العثمانيين، إلا أن جميع المذكرات الرسمية التركية المرسلة إلى لندن، والمحادثات الثنائية السرية بين السلطتين التركية والإنجليزية لم تتضمن أي احتجاج على زيارة كورزون إلى الكويت وما تخللها من احتفالات وزيارات، كما أنها لم تحتج على طلقات التحية من المدافع الخمسة التي أطلقت مرتين تكريمًا للشيخ مبارك، أضف إلى ذلك أن السلطات التركية لم تحتج أيضًا على دخول السفينتين" سيفنكس ولورنس" إلى المياه الإقليمية لبوبيان وورية وإلى مضيق خور عبدالله خلال الجولة التي قام بها كورزون.

*** النتائج التي ترتبت على زيارة اللورد كورزون**

بعد أن انتهت رحلة كورزون في الخليج والكويت بعث ببرقية إلى هاملتون "وزير شئون الهند" تحمل تقريرًا يطلعه فيه على نتائج زيارته للكويت، ويؤكد على ما يلي: " توصلت في الكويت، مثلما في مسقط، إلى استنتاج بأن الحاكم يعتبر نفسه مرتبطًا بقضيتنا دون أي التزامات أو وعود جديدة منا تجاهه، وكانت الزيارة في نظر الحاكم رباطًا نهائيًّا يربطنا به، واعترافًا رسميًّا بحماية بريطانيا وسيادتها"، وعلى إثر تلك الزيارة ظهر العديد من المتغيرات السياسية في الكويت، ولعل من أرسخها:

*** تجديد المعاهدة البريطانية**:

على أثر تلك الزيارة أدلى اللورد سندون (sandon) وزير خارجية بريطانيا عام ١٩٠٣م بتصريح كان الهدف منه تحديد الوضع البريطاني في الخليج العربي بقوله: " إن غرض سياستنا الأساسي من حماية الخليج هو حماية التجارة البريطانية، فيجب أن يُعتبر تأسيس أي قاعدة بحرية أو أي مركز في الخليج من قبل أية دولة من الدول تهديدًا خطيرًا لمصالحنا، وسنقاومه بكل وسيلة"(٧٠). وتنفيذًا لهذه السياسة جدد الساسة البريطانيون اتفاقيات بريطانيا مع أمراء الخليج

العربي، ومنهم الشيخ مبارك، واعترفت بريطانيا رسميًّا باستقلال الكويت الداخلي، وعدم تدخلها في شئون إدارة حكمه وبحمايته، كما تعهدت بحصر حكم الكويت بالذكور من نسله دون سواهم من آل الصباح. وبهذا دخلت الكويت فعليًّا تحت الحماية البريطانية أسوة ببقية الإمارات العربية الأخرى، وأحبطت كافة المساعي التي كانت تقوم بها الدولتان الروسية والألمانية في الكويت والخليج من أجل الحصول على ثغرة في سواحل الخليج العربي لتزاحما منها المصالح البريطانية.

*** تعيين أول معتمد سياسي بريطاني في الكويت:**

ظلت نشاطات مبارك على حدوده الصحراوية مع ابن رشيد مصدر قلق للبريطانيين، خصوصًا أنهم حاولوا منع الشيخ مبارك من التدخل خلال مقابلة اللورد كورزون للشيخ مبارك أثناء جولته في الخليج، وكان من الصعب التعرف على تحركات الشيخ مبارك في بوشهر، لذا فقد بدأت النقاشات عام ١٩٠٣م حول كيفية السيطرة على تحركات مبارك، كما كانت بريطانيا تعتمد في تمثيلها السياسي داخل الكويت حتى عام ١٩٠٤م على صحفي من أهل البلاد كانت مهمته سرية استخبارية(٧١)، فضلًا عن زيارات المقيم أو أحد مساعديه برفقة بعض قادة البحرية البريطانية خصوصًا في وقت الأزمات، ولكن بعد عام ١٩٠٣م، ونتيجة لعوامل كثيرة أعادت بريطانيا النظر في مسألة تمثيلها الدبلوماسي بالكويت، وكان كورزون وحكومة الهند يلحان على تعيين ضابط سياسي بريطاني في الكويت، فقدم هاملتون حلًّا وسطًا تماشى مع موافقة" لانسدون"، حيث اقترح تعيين مسئول يقوم بزيارات منتظمة إلى الكويت لتعزيز النفوذ الإنجليزي فيها، وإجبار تركيا على مراعاة الحرص الشديد والتريث تجاه المعارك الدائرة في وسط الجزيرة، ثم تم تعديله لاحقًا، فبدلًا من الزيارات المنظمة تكون الإقامة غير دائمة حتى لا يثير الشك لدى الأتراك بأن الكويت قد وضعت تحت الحماية البريطانية، وأصبح مقترح هاملتون أمرًا واقعًا في صيف ١٩٠٤م عندما تم تعيين العقيد" نوكس Knox" وكيلًا سياسيًّا في الكويت تحت إشراف المقيم السياسي في الخليج بدلًا من أن يشرف عليه السفير الإنجليزي في الآستانة، وقد وافق الشيخ مبارك على وجود وكيل سياسي بريطاني دائم في الإمارة(٧٢).

وما أن وصل نوكس إلى الكويت في ٦ أغسطس ١٩٠٤م على متن سفينة خاصة حتى قام بتثبيت وضعه، فرفع العلم الإنجليزي على المبنى الذي خصصه له مبارك مؤقتًا، كما شرع في إنشاء مبنيين على الطراز الأوروبي؛ أحدهما لمقره، والآخر لمكتب البريد ليتولى فيه الطبيب الذي

كان سيصاحبه إلى الكويت شئون البريد، ولكن المركز لم يفتتح بسبب المشكلات السياسية، وكذلك بدأ اتصالاته بأعيان المشيخة، واتفق مع مدرس لتعليمه اللغة العربية.

وكانت أبرز مهمات "نوكس" توطيد العلاقة مع الشيخ مبارك، والعمل على تطوير التجارة الإنجليزية والإنجليزية الهندية في الإمارة والمناطق المتاخمة لها، ومراقبة تحركات تركيا بالنسبة للكويت، وتحري الحقائق حول المناطق المحيطة بها في وسط الجزيرة العربية، وعدم السماح لشيخ الكويت بتمرير الأسلحة لحليفه ابن سعود، ودراسة حقوق مبارك في الأراضي التي يطالب بها خصوصًا بعد أن زادت تحرشات الدولة العثمانية بأملاكه في الفاو حتى وصل الأمر في صيف عام ١٩٠٤م إلى طرد مديرها، وتحرش موظفي الجمارك التركية بموظفي مزارع النخيل التابعة له[٧٣] مما أدى إلى توجه الشيخ مبارك بطلب الحماية من نوكس الذي عمل جاهدًا على إنهاء مشكلة ممتلكات أسرة الشيخ في العراق العثماني فعليًّا في يوليو ١٩٠٤م.

ولكن ما أن علمت الحكومة التركية بخبر وصول نوكس إلى الكويت حتى ثارت ثائرتها اعتقادًا منها بأنه قد تم إرساله لتنسيق المساعدات للسعوديين عن طريق الكويت، بينما أُرسل نوكس– في الواقع– لوقف دعم مبارك للسعوديين!!، لذا قام السفير العثماني في لندن في ٢٠ نوفمبر بتقديم مذكرة احتجاج رسمية إلى وزير الخارجية البريطاني تتضمن تحذيرًا بأن تعيين قنصل بريطاني في الكويت يشكل انتهاكًا للوضع الراهن[٧٤]، ولكن الحكومة البريطانية أجابته" بأن نوكس موجود بشكل مؤقت وليس معينًا بشكل دائم"، وفي أكتوبر من نفس العام شكا الوزير الأعظم إلى أوكنور من وجود نوكس، ولكن السفير البريطاني استطاع أن يحتوي الأمر مرة أخرى وقال: " إن نوكس موجود بصفة مؤقتة"[٧٥]. واستمر الأتراك يحتجون لفترة من الزمن، وإزاء هذه الاحتجاجات التي وصلت خلال الأيام العشرة الأُوَل من نوفمبر إلى ثلاث مرات على التوالي، أعدت وزارة شئون الهند في ٢٥ نوفمبر قرارًا باستدعاء نوكس، وسُمح للسلطات الإنجليزية الهندية بعدم التعجل في تنفيذه، كما تم تكليف نوكس بأن يقدم وعدًا لمبارك بأنه سيعود مرة أخرى إلى الكويت، ولكن بعدما زاد تأزم الوضع الدولي، وخوفًا من زيادة التوتر في الكويت بسبب وجود نوكس، طلب لانسدون إبلاغ نوكس بقرار استدعائه تلغرافيًّا، وبالفعل غادر نوكس الكويت في مايو ١٩٠٥م، وتم استجوابه من قبل" اللجنة الإمبراطورية للدفاع"[٧٦].

وبعد مغادرة نوكس الكويت بدأت حقبة جديدة من العلاقات الكويتية التركية جرت فيها مفاوضات سرية بين مبارك ووالي البصرة لرأب الصدع بينه وبين العثمانيين، وبالفعل استطاع

تحسين علاقته مع الباب العالي لدرجة أنه تبرع بمبلغ من المال لبناء ثكنات بالبصرة، كما وافق على تسليم المجرمين الأتراك إلى السلطات التركية، وتلقى مقابل ذلك تصريحًا ببناء مرساة بالفاو في الأراضي التي تضم بساتينه، فضلًا عن بعض التسهيلات الأخرى(٧٧)، ومع استمرار تحسن العلاقات بين الشيخ مبارك وحكومة الباب العالي، وعدم انتظام المعلومات الواردة لحكومة الهند من الكويت نظرًا لعدم وجود معتمد سياسي بريطاني في الكويت، زادت مخاوف أوكنور حتى تلقى إشارة كاذبة من مصادر سرية تفيد بأن السلطات التركية استغلت التحسن في علاقاتها مع مبارك، وأقنعت الشيخ بالسماح للمهندسين الألمان بدخول المدينة لتنفيذ أعمال مرتبطة ببناء خط بغداد، وإزاء ذلك طلب "أوكنور" بنفسه عودة نوكس فورًا إلى الكويت، فوصل الوكيل السياسي البريطاني إلى الإمارة في أكتوبر ١٩٠٥م دون تحديد لمدة إقامته هذه المرة(٧٨).

*** المفاوضات البريطانية الكويتية حول البريد**:

في عام ١٩٠٤م أبدت الحكومة البريطانية رغبتها للشيخ مبارك بفتح دائرة بريد هندي في ميناء الكويت لتسهيل أمر التجارة، فوافق الشيخ تحريرًا كما في النص" إن الحكومة البريطانية قد وافقت حسب رغبتي والمنفعة التجارية تأسيس دائرة بريد في الكويت، وإني من ناحيتي أوافق على عدم السماح بتأسيس أي دائرة بريد من قبل حكومة أخرى، وعليه أكتب هذا التعهد بالنيابة عن نفسي وعن خلفائي من بعدي"(٧٩)، ولكن أوكنور طلب تأجيل إرسال رجل البريد تجنبًا لمضايقة الأتراك، فتأجل إرسال المندوب، إلا أن ذلك لم يمنع افتتاح صيدلية وعيادة خارجية في الكويت تابعة للوكالة السياسية، لينتهز الإنجليز فرصة تمركزهم في الكويت وأخذوا يرسلون البعثات من أجل دراسة المناطق العشائرية، وتقديم التقارير عن أحوالها الاجتماعية والسياسية وعلاقاتها الداخلية، وعلاقاتها مع السلطان. كما قام الوكيل" نوكس" في نفس العام بجولة إلى الحدود التركية وزار الجهرة، وصفوان، وأم قصر، وفي السنة التالية قام برحلة إلى المناطق الواقعة إلى الجنوب من الكويت حتى وصل سنة ١٩٠٦م إلى الحفر، وكان أول أوروبي يصل إليه(٨٠).

*** المفاوضات البريطانية الكويتية حول علم الكويت الخاص**:

في أبريل من عام ١٩٠٥م حثت حكومة الهند الشيخ مبارك على تغيير علم الكويت، وأن يتخذ علمًا خاصًّا به لتأكيد استقلاله التام عن العثمانيين، وتماشيًا مع هذا الاقتراح قام بيرسي كوكس– المقيم السياسي البريطاني في بوشهر– بزيارة الكويت في ١٦ يوليو ١٩٠٥م ليرتب مع

مبارك الإجراءات الخاصة برفع العلم الكويتي على سفنه وسفن رعاياه، علمًا بأن العلم الذي يرفع على سفنه ويتضمن الهلال والنجمة هو في الواقع علم عثمانيّ، ولكنه رفض الفكرة في بادئ الأمر خوفًا من تزايد العداء من جانب الأتراك نحوه، ولكن مع إصرار كوكس الذي شرح له أن من مصلحته أن ترفع سفنه علمًا خاصًّا يميزها عن غيرها من السفن، كما عرض عليه تصميمًا للعلم المقترح، والمعدات التي يمكن الاستفادة منها في هذا الصدد(٨١)، وبعد تردد طويل وافق مبارك، وبدأ بعدها كوكس بترتيب أمر العلم مع الوكيل السياسي الذي غادر الكويت بعد تعرضه لوعكة صحية، فتوقف مشروع العلم، وبعد عام وبالتحديد في ١٢ يوليو من عام ١٩٠٦م كرر اللورد كوكس الطلب من جديد لمحاربة تجارة الأسلحة، خصوصًا بعد أن أخذت هذه التجارة بالازدياد، فوافق مبارك شريطة أن تقدم له الحكومة البريطانية ضمانًا كتابيًّا بأنها ستقوم بحمايته في حال استاء الأتراك من رفعه لهذا العلم، واختار الشيخ مبارك العلم التركي الأحمر مع كتابة كلمة" الكويت" بالحروف العربية، فضلًا عن وضع ختم لتوقيع الأوراق الرسمية، وشهادة جنسية خاصة بالسفن الكويتية، وافق عليها الشيخ جميعًا(٨٢).

*** تأجير الحكومة البريطانية بندر الشويخ لمدة ١٥ عاماً**

في ١٥ أكتوبر من عام ١٩٠٧م أثارت الحكومة البريطانية فكرة إقامة محطة للتزود بالفحم في اتفاق سري بينها وبين الشيخ مبارك كوسيلة لقطع الطريق على امتلاك أية دولة أخرى لنفس الموقع، ولما استطلع "كوكس" رأي مبارك رفض مبارك الفكرة، وأبدى قلقه من بيع أو تأجير الأرض لإقامة مبانٍ ومنشآت إنجليزية، ولكن كوكس أكد لمبارك أن حكومته ستقوم بحمايته من أي خطر من الجانب التركي، وانتهت المفاوضات بنجاح، حيث وافق مبارك على تأجير قطعة أرض مساحتها ميلان غربي مدينة الكويت على الساحل بين بندر الشويخ والمدينة- بصفة دائمة- للحكومة البريطانية لتقيم فيها مرسى للأسطول البحري البريطاني نظير دفع ٦٠ ألف روبية سنويًّا(٨٣)، وأن يكون لها الحق في فسخ العقد في أي وقت ترغب فيه، واعترفت بالمقابل للشيخ مبارك بأن تتبع مدينة الكويت والمناطق المحيطة بها له ولورثته من بعده، وأن جميع ما أجراه من ترتيبات بما فيها المكوس ستظل في يده وفي أيدي ورثته من بعده، وأن ليس من حق الحكومة البريطانية تحصيل أي جمارك في المساحة المستأجرة، أو في أية أراضٍ أخرى تستأجرها منه أو من ورثته من بعده، على أن لا يحصل مبارك جمارك تزيد عن٤% على الأموال الداخلة والخارجة

لرعايا بريطانيا أسوة بالمواطنين(٨٤)، واستمر العقد حتى تم فسخه فعليًّا في عام١٩٢٢م عندما مات مشروع الخط الحديدي التركي الألماني.

*** مطالبة الشيخ مبارك بتأمين كاظمة ضد الخطر التركي**

في عام ١٩١١م انتشرت في الأوساط السياسية أن الدولة العثمانية مصرة على إيصال مشروع خط الحديد إلى كاظمة في الكويت، فاضطرب الشيخ مبارك، وخشي من أن تتغافل بريطانيا عن الأمر، فكتب كتابًا إلى الحكومة البريطانية عن طريق وكيلها السياسي في الكويت الكابتن شكسبير اقترح فيه ثلاثة شروط تختار الحكومة البريطانية واحدًا منها؛ إما أن تستأجر كاظمة والأراضي التي تحيط بها بموجب صك رسمي ليتمكن من إبرازه عند الضرورة، أو تأذن له في أن يؤجر تلك المنطقة لمن يشاء، وإما أن تعطيه صكًّا بوجوب حماية كاظمة من تعدي أية دولة بما فيها الدولة العثمانية. فأجابته الحكومة البريطانية بكتاب تعهدت فيه بتأمين حدود الكويت بما فيها كاظمة، وحمايته من أي اعتداء خارجي مادام محافظًا على ولائه لهم(٨٥).

***المفاوضات حول استخراج اللؤلؤ الإسفنج**

استكمالًا لحصار الكويت، وزرع المؤسسات البريطانية فيها من خلال الاتفاقيات التي يتعهد بها الشيخ مبارك بما تريد بريطانيا دون مقابل من جانبها، تعهد مبارك في يوليو ١٩١١م بألا يقدم تنازلات فيما يتعلق بالغوص على اللؤلؤ لأي جانب بدون الحصول على موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية، وفي نفس السنة أيضًا وقع مبارك تعهدًا موجهًا من المقيم السياسي في الكويت" الكابتن شكسبير" بألا يجيب طلبات امتيازات صيد الإسفنج في مياه الكويت دون مشورته، فوافق الشيخ مبارك على هذا الاقتراح بكتاب رسمي وجهه للمقيم السياسي البريطاني في الكويت(٨٦).

*** المفاوضات حول خطوط التلغراف**

في عام ١٩١٢م طلب السير برسي كوكس المقيم السياسي في الخليج من الشيخ مبارك مد خط التلغراف من العراق إلى الكويت لترتبط بالعالم المتمدين، فوافق الشيخ مبارك على ذلك، وأكد موافقته بكتاب رسمي، وبالرغم من موافقة الشيخ مبارك(٨٧) فإن ذلك المشروع لم يتم في عهده.

***السماح للشيخ مبارك باستيراد الأسلحة**

في نفس العام دارت مخابرات رسمية بين شيخ الكويت وبين المعتمد البريطاني في الخليج" السير برسي كوكس" حول تزويده بالأسلحة ليتمكن من المحافظة على سلامة بلاده ضد أطماع

كل من ابن سعود والدولة العثمانية، فأذنت له الحكومة البريطانية بجلب ستة آلاف بندقية جديدة الصنع، يلحق بكل منها أربعمائة طلقة، كما سمحت له بجلب مليون طلقة للأسلحة القديمة، ويتسلمها في ميناء مسقط(٨٨)، ووصلت بالفعل الأسلحة للشيخ مبارك، والذي أرسل كتابًا قدم فيه جزيل شكره للسير كوكس.

***المفاوضات حول النفط**

في عام ١٩١٣م طلبت الحكومة البريطانية من وكيلها السياسي في الخليج أن يفاوض الشيخ مبارك للسماح لهم بالتنقيب عن النفط في الكويت بواسطة الأخصائيين، وعدم السماح بذلك لأية دولة أخرى، وعلى إثر ذلك قام السير برسي كوكس بالكتابة للشيخ مبارك يعرض عليه وجهة نظر حكومته حول هذا الأمر، ويطلب منه الموافقة على مقترحاتها، فأجابه الشيخ مبارك بالموافقة، كما أظهر استعداده لمساعدة الخبراء الفنيين، وتسهيل مهمتهم في أراضي الكويت بموجب كتاب رسمي أرسله إلى السير بيرسي كوكس(٨٩).

وفي نفس العام قدمت الحكومة البريطانية الضمانات الكافية للشيخ مبارك بخصوص حدود إمارته، واستقلاله الداخلي، وذلك بمقتضى مفاوضات لندن بين كل من الدولة العثمانية بواسطة سفيرها" إبراهيم حقي باشا" وبين الحكومة البريطانية بواسطة وزير خارجيتها" المستر إدوارد جراي"، كما اشتركت بتلك المفاوضات الحكومة الألمانية بواسطة سفيرها في لندن" البرنس لحنو وسكي"، وفي هذا الاتفاق تعهدت الحكومة البريطانية بالاعتراف بسيادة السلطان محمد رشاد الخامس على الكويت، وأن يكون للدولة العثمانية موظف رسمي يمثلها في الكويت، على أن لا تتعرض الدولة العثمانية لشئون الكويت الداخلية، وأن تعترف بما بين الشيخ مبارك والحكومة البريطانية من اتفاقيات ومعاهدات(٩٠)، ولكن إعلان الحرب العالمية الأولى حال دون إبرام الاتفاقية رسميًّا من قبل الحكومتين.

الهوامش:

(١) العتوب: هم جماعات كبيرة من القبائل (آل الصباح وآل الخليفة آل الجلاهمة) ترجع في أصلها إلى عنزة وغيرها من نجد، كانوا يسكنون الهدار من الأفلج في نجد الجنوبي الشرقي، هاجرت من منازلها بسبب القحط، اتجهوا شرقاً إلى الإحساء ثم قطر وأخيراً استقروا في الكويت، لمزيد من المعلومات: أحمد مصطفى أبو حاكمة، تاريخ الكويت الحديث، ١٧٥٠- ١٩٦٥م مكتبة ذات السلاسل، ط١، الكويت، ١٩٨٤، ص ٢٢-٢٣.

(٢) عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت، منشورات دار قرطاس للنشر، الكويت، ١٩٩٩م، ص٢٢١.

(٣) أحمد الرشيدي- وآخرون، الكويت من الإمارة إلى الدولة، دار سعاد الصباح، الكويت ١٩٩٣ م، ص١٠٩.

(٤) قائم مقام: الشخص الذي يقوم مقام الغير في منصبه، ويعد من أعلى المناصب الإدارية، ويمنح الأفضلية بالدولة العثمانية. لمزيد من المعلومات انظر: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية، سهيل صابات، ط١، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ٢٠٠٠م، ص١٧٠ .

(٥) لوريمر ج ج، دليل الخليج، القسم التاريخي، ج ٣، ترجمة مكتب الترجمة بالديوان الأميري، قطر، ١٩٦٧ م، ص ١٥٢٠.

(٦) سيف مرزوق الشملان، "من تاريخ الكويت"، ط٢، ذات السلاسل للتوزيع والنشر، الكويت، ١٩٨٦م، ص١٣٦.

(٧) أحمد مصطفى أبو حاكمة، مرجع سابق، ص ١٣٠

(٨) حسين خلف الشيخ خزعل، تاريخ الكويت السياسي ، ج١، مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٦٢م، ص ١٣٨ .

(٩)عارف مرضي الفتح، الإيجاز في تاريخ البصرة والإحساء ونجد والحجاز(٦٢٢ – ١٩٦٥ م)، المجلد الثاني، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠٩ م، ص٢٦٥.

(١٠) Records of Kuwait-.Arabic Documents,(1899–1949), Internal Affairs, Vol١ , p.177.

(١١) سلدانها ج. أ، التاريخ السياسي للكويت في عهد مبارك، ترجمة وتعليق: فتوح الخترش، مكتبة ذات السلاسل، الكويت، ١٩٥٠، ص٥٥.

(١٢) أحمد الرشيدي وآخرون، مرجع سابق، ص ١١٥.

(١٣)Records of Kuwait- Arabic Documents.(1899 – 1949), Internal Affairs, Vo1-1, p: 178 .

(١٤) بدر الدين عباس الخصوصي، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ج ٢، ط٢، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٣ م، ص٦٠.

(١٥) اللورد جورج ناثانيال كورزونGeorge Nathaniel Curzon: سياسي بريطاني شغل منصب الحاكم العام للهند البريطانية في الفترة ما بين ١٨٩٩-١٩٠٥م، ووزير خارجية بريطانيا خلال أعوام ١٩١٩- ١٩٢٤م لمزيد من المعلومات انظر: https: //ar.wikipedia.org/wiki

(١٦) سعاد الصباح، مبارك الصباح مؤسس دولة الكويت الحديثة، ط١، دار سعاد الصباح، الكويت، ٢٠٠٧ م، ص ٢٣٠.

(١٧) فؤاد سعيد العابد، سياسة بريطانيا في الخليج العربي(١٨٥٣-١٩١٤م) ط١، ج ٢، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٤م، ص ١٦٧.

(١٨) مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت وجود وحدود، ط ٢، ، الكويت، ١٩٩٧ م، ص ٨٤.

(١٩)جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، " ١٨٤-١٩١٤ م"، ج٢، دار الفكر العربي، مصر، ٢٠٠١م، ص٣١٨. (٢٠) فتوح الخترش، تاريخ العلاقات السياسية البريطانية الكويتية (١٨٩٠-١٩٢١م)، ط٢، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٤م، ص ٦٣ .

(٢١) بونداريفسكي غ.ل " الكويت وعلاقاتها الدولية خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين " ترجمة /ماهر سلامة مركز البحوث والدراسات الكويتية، ط١ الكويت، ١٩٩٤م، ص ٣٩١ .

(٢٢) نفس المصدر، ص ١٣٠.

(٢٣) ميمونة الخليفة الصباح، الكويت في ظل الحماية البريطانية- القرن العشرين- ط٢، الكويت، ١٩٩٨ م، ص٢١-٢٢

(٢٤)F.O.78/5114 Memorandum on Kuwait. Confidential, foreign office, ٢٦ oct1899.

(٢٥)Kuwait political agency-Arabic documents (1899-1949), Vol -1؛ Shaikh Mubrak al-Sabah to capt S.G Kuox descn describing, p: 135 -136

(٢٦)F.O.78/ 5114 from sirNicholasa O'Connor to lord Salisbury, No. 2, 28-5 July 1899

(٢٧) فتوح الخترش، مرجع سابق، ص ٧٨، ٧٩.

(٢٨)F.O .78/5114Memorandum On Kuwait, Confidential, Foreign Office 29 th, Oct١٩٠١

(٢٩) لوريمر ج.ج، مصدر سابق، ج٣، ص ١٥٣٥.

(30)حسين خلف الشيخ خزعل، مصدر سابق، ج ٢، ص ١٢٩.

(٣١)F.O.78/ 5114 from sirNicholasa O'Connor to lord Salisbury, No. 2, 28-5 July 1899

(٣٢)F.O. 78/5/74 Memorandum respecting Kuwait, p: 9-12

(٣٣) لوريمر ج. ج، ج٣، مصدر سابق، ص ١٥٣٦..

(٣٤) يعقوب يوسف الغنيم، الكويت تواجه الأطماع، مركز البحوث والدراسات الكويتية، ط١، الكويت، ١٩٩٨م، ص ٢٩ .

(٣٥) محمد العنزي، دراسات في تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، ط ١، مطبعة الفجر الكويتية، الكويت، ٢٠٠٤م، ص ٢٣.

(٣٦) ميمونة الخليفة الصباح، ردود الفعل على اتفاقية الحماية البريطانية ´دراسة مقارنة بين الوثائق العثمانية والانجليزية " مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٥٩، ١٩٨٩م، ص ٢١، ٢٢.

(٣٧) Records of Kuwait- Arabic Documents (1899 - 1949), Internal Affairs, Vo1٤-١ Telegram from Marquess of Iansdowhe secretary of state for foreign affairs, to sir N.Ocnor, British Ambsador Conslantinople 4March 1902 and letters . replay 6 March 1902 , p . :٤٩

(٣٨) لوريمر ج ج، نفس المصدر، ص ١٥٥٢ .

(٣٩) Kirk George. A Short History of the Middle East, London. 1966 . p 89

(٤٠) مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت وجود وحدود، ط ٢، ، الكويت، ١٩٩٧ م، ص٧٦.

(٤١) عبدالوهاب أحمد عبدالرحمن، تاريخ العرب الحديث (١٧٩٨-١٩٢٠م) دراسة في التنافس الأوروبي الاستعماري على البلاد العربية، ط٣، دار القلم للنشر والتوزيع، دبي، ١٩٩٥، ص ٢١٧ .

(٤٢) Records of Kuwait- Arabic Documents.(1899 – 1949), Internal Affairs, Vol-1٤ Comander in Chief fast Imries to Government of India 4October 1901, p.190-191

(٤٣) Bidwell, Affairs of Kuwait .2/6, pp59-60, India Office to Foreign Office 21 August, and Lansdowne to O'Connor 29 August 1903

(٤٤) بونداريفسكي غ.ل " الكويت وعلاقاتها الدولية ..... "، مرجع سابق، ص ٣٨٩-٣٩٠ .

(٤٥) Dickson H. R. P. .Kuwait and her neighbors. London 1956.P: 140

(٤٦) Bidwell, Affairs of Kuwait, 2/5, p, 46, Government of India to India office 31 July 1903.

(٤٧) حسن قايد الصبيحي، الكويت (١٧٥٦-١٩٩٢) إبحار في السياسة والتاريخ، ط١ ´الكويت، ١٩٩م ص ٥٠

(٤٨) بونداريفسكي غ.ل " الكويت وعلاقاتها الدولية ..... " مرجع سابق، ص ٣٩٠ 391 -.

(٤٩) ب.ج .سلوت، مبارك الصباح" مؤسس الكويت الحديثة ١٨٩٦- ١٩١٥م، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ٢٠٠٨ م، ص٣٣٢

(٥٠) نفس المرجع، ص ٣٢٨ .

(٥١) بونداريفسكي غ.ل " الكويت وعلاقاتها الدولية ..... "، مرجع سابق، ص ٣٩١ .

(٥٢) خالد سعود الزيد، الكويت في دليل الخليج (ل.ج.ج. لوريمر) الجزء الأول التاريخي، ط١، الربيعان للطباعة والنشر، الكويت، ١٩٨١م، ص ٢٤٠ .

(٥٣) Slot. B. J .Mubarak Al- Sabah(1896-1915)founder of modern Kuwait Arabian pulishing London.P337

(٥٤) Ibid Slot . B. J . p: ٣٤٠

(٥٥) بونداريفسكي غ.ل " الكويت وعلاقاتها الدولية ..... "، مرجع سابق، ص ٣٩١ .

(٥٦) Ibed Slot . B. J. p: ٣٣٦

(٥٧) Bidwell, Affairs of Kuwait, 2/6, p, 5, government of India to India office 16 January 1904.

(٥٨) حسين خلف الشيخ خزعل، مصدر سابق، ج ٢، ص ١٣٧.

(٥٩) خالد سعود الزيد، مرجع سابق، ص ٢٢١ .

(٦٠) بونداريفسكي غ.ل " الكويت وعلاقاتها الدولية .....، " مرجع سابق، ص ٣٩٢ .

(٦١) Official report in IOLR, R/15/1/476, fo.182,

(٦٢)Kuwait Political Agency-Arabic Documents (1899- 1949), InternalAffairs, Vo5 Archive, Edition, p186-189

(٦٣) Kuwait Political Agency - Arabic Documents (1899 - 1949), Internal Affairs. Vo6 Archive Edition , p: 203-204

(٦٤) Records of Kuwait- Arabic Documents (1899 – 1949), Internal Affairs, Vo1-1٩ Sir N, O'conor Couslanlinople to Sir Edward Grey, 23 May 1906, p: 531.

(٦٥) Records of Kuwait-Arabic Documents(1899 – 1949), Internal Affairs. Vo1_1٩ Political Agent , Kuwait Political Resident, Bushire, 30Sept 1906, p: 535

(٦٦) يعقوب يوسف الغنيم، مرجع سابق، ص ٢٨-٢٩ .

(٦٧) خالد سعود الزيد، مرجع سابق، ص ٢٢١ .

(٦٨) بونداريفسكي غ.ل " السياسة الانجليزية والعلاقات الدولية في حوض الخليج العربي " موسكو، ١٩٦٨م، ص ٢٨٢ .

(٦٩) بونداريفسكي غ.ل: الكويت وعلاقاتها الدولية ..... ، مرجع سابق، ص 401 .

(٧٠) لوريمر ج. ج، ج٣، مصدر سابق، ص ٢٣٧٣.

(٧١) حسين خلف الشيخ خزعل، مصدر سابق، ج ٢، ص ١٣٩.

(٧٢) R /15/ 5/ ١٢ Kuwait Political Agency - Arabic Documents (1899 - 1949), Internal *Affairs, Vo: 5,* Archive, Edition , p: ٢٨٣

(٧٣) محمد بن ابراهيم الشيباني، سجلات المعتمد البريطاني والوكالات التابعة له في الخليج العربي (مكتبة وسجلات مكتب الهند)، مركز المخطوطات والتراث والوثائق، ط١، الكويت، ١٩٩٣م، ص ١٤-١٥ .

(٧٤) أحمد الرشيدي- وآخرون، مرجع سابق، ص١٨٢ .

(٧٥) R /15/ 5/ ٩٢ Kuwait Political Agency - Arabic Documents (1899 - 1949), Internal *Affairs, Vo* ١ Archive, Edition , p١٣٥-١٤٧:

(٧٦) F.O. 78/5/74 Memorandum respecting Kuwait١١Dec 1905, p: 63-71

(٧٧) محمد بن ابراهيم الشيباني، مرجع سابق، ص ١٥.

(٧٨)Records of Kuwait-Arabic Documents(1899 – 1961), Internal Affairs. Vo1_1٤ Political Agent, p: 1014.

(٧٩) حسين خلف الشيخ خزعل، مصدر سابق، ج ٢، ص ١٣٨ .

(٨٠) فتوح الخترش، مرجع سابق، ص ٨٠ .

(٨١)F.O.٣٧١/ 154, From Cox to Foreign Office, Bushire, No. 337, July 19, 1905

(٨٢) أحمد الرشيدي- وآخرون، مرجع سابق، ص١٨٧

(٨٣) R /15/ 5/ ٩٢ Kuwait Political Agency - Arabic Documents (1899 - 1949), Internal

Affairs, Vo5 Archive, Edition , p: ٤٠٥ -٣٨١

(٨٤) أحمد الرشيدي- وآخرون، مرجع سابق، ص ١٨٦.

(٨٥) حسين خلف الشيخ خزعل، مصدر سابق، ج ٢، ص١٤٠ .

(٨٦) R/15/5/ ٥٩ Kuwait Political Agency - Arabic Documents (1899 -1949), Internal *Affairs, Vo: 6* Archive, Edition , p:٥٧٥-٥٥٨

(٨٧) R /15/ 5/ 16 Kuwait Political Agency - Arabic Documents (1899 - 1949), Internal *Affairs, Vo: 3* Archive, Edition , p: ٣٢٨-٢٩٦

(٨٨) R /15/ 5/ ٤٩ Kuwait Political Agency - Arabic Documents (1899 - 1949), Internal *Affairs, Vo: 3* Archive, Edition , p: ٢١٨ -١٩٧

(٨٩) حسين خلف الشيخ خزعل، مصدر سابق، ج ٢، ص١٤٠ .

(٩٠) R /15/ 5/ ٦٥ Kuwait Political Agency - Arabic Documents (1899 - 1949), Internal *Affairs, Vo: 5* Archive, Edition , p: 601-609